العرب
السبت 2021/11/06
السنة 44 العدد 12232



# قطاع النسيج المغربي يسعى للتأقلم مع الصناعة الخضراء

## جودة الإنتاج والقدرة التنافسية تدعمان بمرونة خطط التنمية وديناميكية الصناعة المحلية

يسعى المغرب لإحداث قفزة في نشاط قطاع النسيج خلال السنوات المقبلة بوضع خطط مرحلية متكاملة تنسجم مع التحولات في مجال الصناعة الخضراء، وفي الوقت ذاته دعم القدرة التنافسية للشركات المحلية في أعقاب الأزمة الصحية بغية تحصيل المزيد من الإيرادات من بوابة الصادرات.

نصنع منتجات بأدواتنا المحلية وذات قيمة مضافة

الرباط – اعتبر وزير الصناعة والتجارة المغربي الجديد رياض مزور أن قطاع النسيج أحد الرهانات الرئيسية لحكومة عزيز أخنوش باعتباره أحد دعائم التنمية الاقتصادية لاسيما إذا ما تعلق بالأمر بجعله يتأقلم مع التحولات التي تطرأ على الصناعات الخضراء.

ويبرز هذا التحدي المستقبلي مع ترقب القطاع فرض ضريبة الكربون الأوروبية خلال 2023، وهو ما يفرض على الرباط الالتزام باحترام المعايير البيئية الأوروبية.

ويتمتع القطاع بالقوة الكافية للدخول في مرحلة جديدة بفضل إمكانياته بدءا بالمهارات ذات الصيت العالمي لدى أكبر العلامات التجارية الكبرى وجودة إنتاجه وقدرته التنافسية، مما يسمح له بفتح أسواق جديدة للتصدير.

رياض مزور

حالة القطاع حاليا تتطلب التنويع مع الامتثال للمعايير البيئية

فاطمة الزهراء العلوي

الشركات تحتاج الدعم لمراكمة المزيد من الخبرات وتحقيق الأهداف

وقال مزور خلال جلسة عمل مع الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة الاثنين الماضي بمقر المدرسة العليا لصناعات النسيج والألبسة إن "الحالة الراهنة للقطاع ومختلف رهاناته تتطلب التنويع مع امتثال العاملين بالقطاع للمعايير البيئية".

وأضاف "المتغيرات الحاصلة في ما يتعلق بالمناخ تدفع القطاع نحو الانسجام مع أهداف التنمية المستدامة من أجل إنتاج منسوجات صديقة للبيئة"، موضحا في الوقت ذاته أن طول عمر منتوج النسيج المغربي يبقى رهينا بذلك.

وتمكن قطاع صناعة النسيج، الذي يضم 1628 شركة، ما يمثل 22 في المئة من إجمالي الوظائف المتوفرة على الصعيد المحلي، من تحقيق رقم معاملات بلغت قيمتها 50.5 مليار درهم (5.6 مليار دولار) منذ بداية العام.

كما حقق إيرادات من عملية التصدير وصلت إلى قرابة 36.5 مليار درهم (نحو 4 مليارات دولار) في الفترة ذاتها، ناهيك عن قيمة مضافة بلغت 15.9 مليار درهم (حوالي 1.7 مليار دولار).

ويمثل القطاع أكثر من 17 في المئة من الشركات في القطاع الصناعي وهو داعم مهم لسوق العمل، إذ يضم ألفا 189 شخصا، أي 22 في المئة من عدد العاملين في القطاع الصناعي.

وتعتقد المديرة العامة للجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة فاطمة الزهراء العلوي أن الشركات بحاجة إلى الدعم للحفاظ على المؤهلات البشرية والتقنية التي يزخر بها القطاع، فضلا عن الخبرة التي تمت مراكمتها عبر الأجيال، من أجل ضمان انتعاش مستدام بمجرد أن يسمح السياق العالمي بذلك.

وبخصوص حصيلة مخطط التسريع الصناعي، يتجلى من المعطيات الرسمية أن القطاع حقق أداء جيدا تجلى في إحداث مناصب شغل جديدة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2020، منها 10.7 آلاف فرصة عمل بنهاية العام الماضي.

ومن بين خلاصات تشخيص استراتيجي أنجزته الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة مؤخرا، التركيز على تعزيز مرونة القطاع من خلال ملاءمته مع خيارات الزبائن والمستهلكين وقدراته على التوقع والاستباق، فضلا عن جودة خدماته اللوجستية والمستوى العالي لكفاءاته، إضافة إلى تعزيز جودة العرض من حيث التقنية والتتبع والمواد.

ويؤكد أهل القطاع أن صناعة النسيج المغربية ستكون قادرة على تقديم منتج متكامل "صنع في المغرب"، يستجيب لطموحات الفاعلين الأجانب من حيث المصادر القريبة والابتكار وتنافسية الأسعار، والتي لا تزال تخضع بشدة لقواعد المنشأ المفروضة في إطار اتفاقات التبادل الحر التي أبرمها المغرب، أو من حيث تقديم عرض مسؤول بيئيا يتيح إمكانية التتبع على طول سلسلة القيمة.

وباتت العلامات التجارية الأوروبية والأميركية أكثر اشتراطا بخصوص الامتثال للمعايير البيئية والتنمية المستدامة، بحسب مزور، الذي اعتبر أن علامة "صُنِعَ في المغرب" لديها ما تجنيه في هذا الباب.

ولهذا يرى وزير الصناعة أن من الضروري أن تتبوّأ العلامة المغربية مكانة متميزة في السوق المحلية والدولية، مشددا على أن الحكومة لن تدّخر وُسعا لبلوغ هذا الهدف كإحدى أولوياتها في تطوير التصنيع المحلي يستلزم أيضا تطوير علامات تجارية مغربية بحتة ذات جودة وفي متناول المستهلك المحلي.

ويسعى المغرب من خلال خططه الطموحة لتطوير القطاع إلى دعم الطلب الخاص من قبل المحلات التجارية في البلاد والطلب المحلي لدعم مبادرة "صُنِعَ في المغرب".

وقال مزور إن "القطاع ما كان أن يبلُغ هذا المستوى المتميز من دون الموارد البشرية المؤهلة، إذْ يُمثّل الرجال والنساء الذين يعملون معا لفائدة القطاع، القوة الحقيقية لهذه الصناعة".

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الذي شهِد انبثاق تخصصات جديدة ترتبط بالمنسوجات التقنية ذات الاستعمال الطبي، يرى المسؤولون المغاربة أن هناك ضرورة لاستفادة القطاع من مكتسباته العديدة واغتنام الفرص التي يُتيحها السياق الاقتصادي العالمي الخاص بإعادة توطين المواقع الصناعية، من أجل جذب المزيد من المستثمرين والتحسين النوعي للجودة.

وأوضح مزور أن الاستثمار في بداية سلسلة قطاع النسيج أمرٌ استراتيجي بالنسبة إلى استدامته، كما هو الشأن بالنسبة إلى التحوّل نحو نماذج أعمال موجهة نحو المنتجات التامة الصنع.

وتعمل الحكومة على متابعة قرابة 102 مشروع جديد في القطاع ضمن مخطط الإنعاش الصناعي بمبلغ استثماري مبدئي ناهز أكثر من ثلاثة مليارات درهم (330 مليون دولار) يُرتقب أن يسمح بتوفير أكثر من 15.5 ألف فرصة عمل بشكل قار.

وبحسب بيان صادر عن الوزارة، تلقت صحيفة "العرب" نسخة منه، فإنه من شأن هذه المشاريع أن تسمح، برسم السنة الثالثة من تنفيذ برنامج التسريع الصناعي، بتحقيق رقم معاملات إضافي توقعي تقترب قيمته من سبعة مليارات درهم (نحو 771 مليون دولار) منها نسبة 44 في المئة موجهة للسوق المحلية.

ولتحفيز الطلب محليا أو دوليا تم إطلاق 227 مشروعا استثماريا في القطاع، حسب معطيات رسمية، منها 38 مشروعا رائدا و189 مشروعا استثماريا للشركات الصغرى والمتوسطة، بمبلغ استثماري إجمالي تبلغ قيمته 5.6 مليار درهم (552 مليون دولار).

# شراء الدولارات آخر حلول المركزي في عدن لإنقاذ الريال من السقوط الحر

عدن – تكافح السلطات النقدية في عدن من أجل إنقاذ الريال، الذي بدأ في السقوط الحر خلال الأسابيع الماضية رغم سلسلة الإجراءات الموجعة التي تم اتخاذها لمحاصرة هذه المشكلة التي انعكست على معيشة السكان في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية الشرعية.

وفي خطوة جديدة اعتبرها محللون ومتابعون للشأن الاقتصادي اليمني أنها آخر حل بالنسبة إلى الحكومة الشرعية، دعا المركزي البنوك التجارية الأسبوع المقبل إلى مزاد علني لبيع وشراء العملات الأجنبية.

وبرر البنك في بيان نشره مساء الخميس الماضي الخطوة بالقول إنها "تهدف لمواجهة اضطرابات آليات العمل بسوق النقد وتخفيف الضغط على شراء العملات الصعبة من السوق، مما يتسبب في التدهور المتسارع للعملة المحلية حاليا".

وكان نائب محافظ المركزي شكيب حبيشي قد ناقش مع فريق من الاستشاريين الإجراءات النهائية لبدء تطبيق نظام مزادات بيع وشراء العملات الأجنبية عبر منصات إلكترونية وتطبيقات دولية متقدمة.

وستتولى منصة رفينيتيف عملية المزاد وتنظيم عمليات البيع والشراء للنقد الأجنبي، وسط شكوك المراقبين من ألا تأتي العملية بالنتائج التي تأملها الحكومة لتطويق الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة.

وتتسع مخاوف المحللين والمنظمات الدولية يوما بعد يوم من أن تُسرّع حرب العملة المشتعلة منذ أسابيع بين الشرعية وجماعة الحوثي من الانهيار الشامل لاقتصاد بلد أكثر من نصف سكانه على حافة المجاعة.

وتشهد الأسواق في عدن ومحافظات الجنوب موجة غير مسبوقة من الغلاء وزيادة حادة في أسعار كافة السلع الغذائية بما ينذر بكارثة اقتصادية.

وأكد صرافون ومتعاملون في عدن لرويترز أن سعر الريال سجل انخفاضا غير مسبوق في سوق الصرف بلغ 1490 ريالا للدولار للشراء و1520 ريالا للبيع، مقارنة مع 1350 ريالا الأسبوع الماضي.

وهذا أسوأ انهيار لقيمة الريال في تاريخه ومنذ بدء الحرب في البلاد قبل أكثر من ست سنوات. لكن أسعار صرف الريال في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بشمال البلاد لا تزال ثابتة ومستقرة عند 600 ريال للدولار.

وقال عمار عبدالله وهو موظف بإحدى شركات الصرافة بعدن لرويترز إن الفترة الماضية شهدت إقبالا شديدا لشراء العملات الأجنبية خاصة الدولار الأميركي والريال السعودي مما تسبب في أزمة انعدام السيولة النقدية الأجنبية.

وأكد أن السوق المالي المصرفي يواجه ضغطا وإقبالا شديدا من المستوردين وكبار تجار المواد والسلع الغذائية لتوفير السيولة النقدية الأجنبية ويقومون بشراء الدولار والريال السعودي بأعلى من سعرهما بفارق كبير في السوق السوداء.

واضطرت السلطات النقدية في شهر سبتمبر الماضي إلى اتخاذ قرارات موجعة لحماية الريال المنهار الذي لم يتمكن من الصمود رغم الإجراءات التي تم اتخاذها طيلة الأسابيع الماضية.

وقرر المركزي حينها تعليق كافة عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف بالمحافظات الخاضعة لسيطرة الشرعية من أهمها عدن وتعز بعد الانحدار الحاد والمتسارع في قيمة العملة المحلية، ولكن الإجراء لم يتمكن من معالجة المشكلة.

> **1490**
> ريالا هو سعر صرف الدولار، وهو أسوأ قيمة للعملة اليمنية منذ بداية الحرب قبل سبع سنوات

والشهر الماضي قررت الحكومة المعترف بها دوليا إيقاف عمليات التحويلات عبر الشبكات المالية الداخلية مؤقتا، كما أقرت حزمة من الإجراءات الاقتصادية العاجلة لوقف التدهور الحاد والمستمر لقيمة الريال، أمام العملات الأجنبية.

وحتى يحاصر المشكلة المنفلتة، جمد المركزي نشاط 54 شركة ومحال صرافة في مدينة عدن وسحب تراخيص مزاولة العمل لعدم التزامها بقانون تنظيم أعمال الصرافة وتعليمات البنك.

وخلال الفترة الماضية اشتدت المعركة الاقتصادية بين الحكومة اليمنية الشرعية والمتمردين الحوثيين لتتجسد في حرب عملة هذه المرة، في جبهة مواجهة جديدة في النزاع الذي يرى خبراء أنه يهدد بتعقيد حياة سكان يواجهون منذ سنوات أسوأ أزمة إنسانية في العالم مما قد يشل قدرتهم الشرائية على نحو أكثر مما هو متوقع.

وتحتاج السوق اليمنية إلى مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي وخاصة الدولار لضخها في السوق ووقف مضاربة شريحة من التجار الذين يستغلون شحّه

لم يعد لدينا سوى حفنة من الدولارات

# العراق يعتمد آليات جديدة للحد من تهريب المحاصيل الزراعية

بغداد – أجبرت هواجس الأمن الغذائي السلطات العراقية على اعتماد آليات جديدة من أجل الحد من تهريب المحاصيل الزراعية، بينما لا يزال البلد النفطي يعاني من أجل توفير احتياجات سكانه في ظل الأزمة المالية.

وتتيح الآلية التي كشفت عنها وزارة الزراعة الجمعة فرز المنتجات المحلية عن المهرب وطرحها في كافة محافظات البلاد من خلال الشركة العامة للتجهيزات الزراعية لاستقرار السوق المحلي وخصوصا بيض المائدة وكذلك دجاج اللحم.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى المتحدث باسم الوزارة حميد النايف قوله على هامش المعرض الزراعي المقام في أربيل إن "الوزارة تعمل على نقل المنتج إلى المحافظات بدلا من التجار حتى لا يؤثر على المنتج المحلي" بهدف إيقاف الهدر.

وتعدّ ملوحة المياه، مرفقة بالارتفاع الشديد في درجات الحرارة، ضربة للقطاع الزراعي العراقي الذي يشكّل نسبة 5 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي ويوظّف 20 في المئة من إجمالي اليد العاملة في البلاد.

والقطاع ضعيف أصلا، فهو لا يؤمن أكثر من نصف احتياجات البلاد الزراعية، فيما تغرق الأسواق بواردات زراعية ذات جودة أعلى.

وبات جفاف الأنهار والأهوار واضحا ويتسارع بشكل مطّرد في بلد شهد منذ أربعة عقود حروبا وأزمات متتالية أضرّت بشدّة بالبنى التحتية، فبات العراق يفتقر إلى مقومات التأقلم مع مناخ لا ينفك يزداد قساوة.

وبحسب الأمم المتحدّة فإنّ نحو 3.5 في المئة من الأراضي الزراعية في العراق فقط مزوّدة بأنظمة ري، حيث طال التصحر نحو 69 من أراضي العراق الزراعية. ويثير هذا الوضع قلق الكثير من المزارعين وحتى مربي الماشية.

وأشاعت كمية الأمطار القياسية التي تساقطت في البلاد قبل عامين حالة من التفاؤل بين المزارعين، الذين سارعوا إلى زراعة مساحات شاسعة، لم يكن يزرع بعضها بالحبوب في المواسم السابقة بسبب حالات الجفاف.

وقبل الأزمة الصحية، تمكّن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل والخضروات، وشجع ذلك الحكومة على إيقاف استيرادها من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا.

حميد النايف

وزارة الزراعة ستتكفل بنقل المنتجات بدل التجار لإيقاف الهدر

وفرضت بغداد في 2019 حظرا على استيراد نحو 16 منتجا زراعيا من الخارج، إضافة إلى البيض ولحوم الدواجن، لكن مراقبين يؤكدون انتشار انتهاكات للحظر بسبب الفساد وهيمنة الميليشيات على معظم المنافذ الحدودية مع إيران.

وشملت قائمة المحاصيل الممنوعة من الاستيراد في ذلك الوقت الطماطم والخيار والباذنجان والجزر والذرة الصفراء والتمور، إضافة إلى حظر استيراد البيض والدجاج والأسماك، بعد ارتفاع الإنتاج المحلي إلى مستويات قياسية في ذلك الوقت.